[ ٣ ]

## الاستيطان مستمر في المناطق المحتلة

بعد صدور قرارات الجمعية العمومية للامم المتحدة ومجلس الامن بادانة الصهيونية ، ردت الحكومة الاسرائيلية باتخاذ قرارات تقضي بانشاء مزيد من المستوطنات في المناطق المحتلة ، واعلنت عن موافقتها على اقامة اربع مستوطنات في الجولان . وكانت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان قد انتهت من البحث في اقامة تلك المستوطنات في ايلول الماضي ، بينما اعرب الوزير يسرائيل غليلي في حينه ، عن ثقته بان « الحكومة ستقر في احدى جلساتها المقبلة اقامة ٤ مستوطنات جديدة في هضبة الجولان ، وسينفذ هذا الامر باقصى سرعة ممكنة » ( معاريف ، ١٨/ ٩/ ٧٥ ) . وايد غليلي في ذلك وزير المواصلات جاد يعقوبي الذي صرح اثناء زيارته للنواتين الاستيطانيتين في تل كطيف وتل فرج في الجولان بانه « يتوجب علينا تعزيز المستوطنات اليهودية في هضبة الجولان بشكل قانوني وبقرار من الحكومة » . واضاف يعقوبي ان الهدف من ذلك هو « توجيه الحكومة في سياستها » ( المصدر نفسه ) .

وفي وقت لاحق بحثت لجنة مستوطنات الجولان ، بتاريخ ١٣/ ١٠/ ٧٥ ، « الخطوات العملية والسياسية والاعلامية لدفع المعركة السياسية المتوقعة ، واحتمال اجراء مباحثات بالنسبة لتسوية ثانية مع سوريا » (معاريف ، ١٤ / ١٠ / ٧٥ ) . وكانت اللجنة قد استمعت الى تقرير عن اعمال لجنة مصغرة منبثقة عنها ، يحتوي على نتائج الاتصالات المختلفة التي اجريت مع كبار موظفي الدولة ومع رئيس الحكومة رابين بهذا الشأن . كذلك استعرضت اللجنة الخطة التي وضعتها وحدة الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية ، لاستيطان القسم الاوسط « والفارغ »من هضبة الجولان على امتداد ٤٠ كم ( من عين زيفون في الشمال الى رمات مغشيميم في الجنوب ) ، لانشاء ٤ مستوطنات زراعية في هذه المنطقة تحتوي كل منها على مركز صناعي ، وانشاء ٤ مستوطنات اخرى صناعية ومستوطنة اضافية على سفوح الجولان والمركز المدني - الصناعي في كتسرين ( المصدر نفسه ) . وكلما كانت فترة عمل قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة في الجولان تقترب من نهايتها ، واحتمال احالة الموضوع للبحث في مجلس الامن ، كان الحديث عن الاستيطان في الجولان يزداد تصاعدا ، ليشكل ضاغطا سياسيا على التحرك السوري ، وعاملا مؤثرا بالنسبة لاية قرارات قد تتخذها الجمعية العمومية في هذا الشان .

كذلك اجرت كتلة « ارض اسرائيل الكاملة » في ليكود حوارا حول شؤون هضبة الجولان نتيجة للاوضاع السياسية الراهنة ، وقررت ان تتوجه بطلب الى حكومة اسرائيل « للموافقة على انشاء مستوطنات اضافية في الجولان » ( دافار ، ٢٠ / ١٠ / ٧٥ ) . وبالاضافة الى ذلك قررت الكتلة القيام « بحملة اعلامية جماهيرية متشعبة لمعرفة مشاكل الجولان ، ولزيادة التجنيد في وسط الشبيبة للاستيطان هناك » ( المصدر نفسه ) .

ومن ناحية اخرى، بعث الكيبوتس القطري ، التابع لحزب مبام ، بوفد الى رئيس الحكومة ، لنقل وجهة نظره بالنسبة لموضوع استيطان هضبة الجولان القاضية « برفض خطة المستوطنات المدنية ، التي ليست عملا استيطانيا بقدر ما هي خطوة سياسية تظاهرية »تهدف الى عرقلة امكانيات المفاوضات السياسية وتكبيل يدي حكومة اسرائيل ، في «مساعيها لتأمين شؤون الامن الاساسية لاسرائيل في هضبة الجولان ، بايجاد امكانية للمحادثات والحل السلمي » ( دافار ، ٢٠/١٠/٧٥ ) .ولكن رغم ذلك عبرت سكرتارية الكيبوتس القطري عن تأييدها لموقف رئيس الوزراء بان « اسرائيل لن تتخلى عن الجولان » ، مع ان